العلاقة مع روسيا.. بين الإحتواء والصراع

(**السياسة الدولية**، العدد ٢١٥، يناير ٢٠١٩)

د. نورهان الشيخ

أثارت نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى وفوز الديمقراطيين بأغلبية مقاعد مجلس النواب لأول مرة منذ ٨ سنوات، والذى اعتبره البعض ضربة لأجندة الرئيس الأمريكي دزنالد ترامب، العديد من التساؤلات حول مستقبل السياسة الأمريكية على الصعيدين الداخلى والخارجى، وحظيت العلاقة مع روسيا باهتمام بالغ فى هذه السياق. فرغم أن ترامب تباهى خلال جولاته لدعم مرشحى الحزب الجمهورى فى انتخابات الكونجرس بأنه كان الأشد قوة فى التعامل مع روسيا، وأنه فرض عقوبات غير مسبوقة على موسكو. إلا إن هذا لم يخفف من حدة الانتقادات والاتهامات الموجه إليه بشأن علاقته بالرئيس الروسى بوتين وروسيا.

وكان ترامب قد أطلق التوقعات المتفائلة بشأن العلاقات الأمريكية الروسية ومن ثم الغربية بشكل عام خلال حملته الانتخابية عندما عبر عن إعجابه بالرئيس بوتين وتحدث عنه باعتباره "القائد القوى" الذى يجب "التفاهم" معه، عزز من ذلك اختياراته لعدد من المناصب الهامة، وفى مقدمتها وزير الخارجية، ريكس تيلرسون، من بين شخصيات أكثر استعداداً لبلورة تفاهمات مع موسكو حول القضايا الخلافية المختلفة. إلا إن مسار العلاقات بين البلدين على مدى العامين الماضيين والوثائق المختلفة الصادرة عن البيت الأبيض والبنتاجون تؤكد أن التوتر بين الجانبين ليس من قبيل الخلافات العابرة وإنما تناقضات جوهرية وهيكلية يصعب تجاوزها على الأقل فى المدى المنظور.

إن الولايات المتحدة مازالت متمسكة بدورها القيادى المنفرد فى العالم، وترفض أن تشاركها أى دولة أخرى فيه، وترفض تماماً القبول بنظام متعدد القوى وتسعى جاهدة لبقاء الأحادية القطبية باعتبارها إنجاز أمريكى يخدم مصالحها، وتعتبر أن محاولات روسيا، ومعها الصين، لتغيير ذلك بالانتقال إلى صيغة تعددية للنظام الدولى تهديد مباشر لواشنطن. وقد أشار ترامب صراحة لذلك فى أول خطاب له بشأن حالة الاتحاد أما الكونجرس يوم ٣١ يناير ٢٠١٨ حيث وصف الصين وروسيا بأنهما يمثلان تهديدا للمصالح والقيم الأمريكية بقوله: "إننا نواجه فى جميع أنحاء العالم أنظمة مارقة وجماعات إرهابية ومنافسين مثل الصين وروسيا تتحدى

مصالحنا واقتصادنا وقيمنا". ليعيد التأكيد على ما جاء فى استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التى أصدرها ترامب فى ١٨ ديسمبر ٢٠١٧، والتى اعتبرت أن دور روسيا الدولى يمثل تهديداً للولايات المتحدة، مستخدمة مصطلح "الدول التحريفية" للإشارة إلى روسيا والصين اللتان تحاولان تغيير الوضع الراهن، أو "القوى المراجعة" التي ترغب في خلق عالم لا يتوافق بالضرورة مع المصالح والقيم الأمريكية.

ورغم إنعقاد أول قمة رسمية أمريكية روسية منذ أبريل ٢٠١٠ فى هلسنكى، أى عقب انقطاع دام ثمانية سنوات، فإن الجدل الذى أحاط بالقمة خاصة فى الداخل الأمريكى وجدواها وما أعقب القمة من هجوم شديد على الرئيس الأمريكى أفقدها كثير من أهميتها. فقمة هلسنكى وما دار بها توضح إنها لم تكن قمة "صعبة" أو "باردة" كحال لقاءات الرئيس الأمريكى السابق أوباما وبوتين، فقد غلف الدفء النابع من الرغبة فى التفاهم قمة هلسنكى، صحيح أن حصاد القمة لم يكن كبيراً، ولكنها مثلت دون شك خطوة هامة وضرورية لأى تفاهمات مستقبلية أوسع. فقد كان من المقرر أن يستمر اللقاء ساعة ونصف ولكنه استمر ساعتين وربع فى أجواء إيجابية. وجاء تقييم الرئيسان للقمة إيجابياً أيضاً حيث اعتبر الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا كانت في أسوأ حالاتها لكنها تحسنت بفضل هذه القمة، وأن العالم كله يتطلع لنتائجها، وأن روسيا والولايات المتحدة أكبر قوتين نوويتين وليس من الجيد أن تكون بينهما خلافات. ووصف الرئيس بوتين القمة بـ"الناجحة والمثمرة"، وقال إنها انعقدت في أجواء "بناءة وإيجابية"، واعتبر أنها مثلت الخطوة الأولى في "إزالة الأنقاض" عن العلاقات بين البلدين.

إلا إن الداخل الأمريكى انتفض غاضباً فى وجه ترامب، فقد اشعلت تصريحات ترامب "الودية" تجاه نظيره بوتين خلال قمة هلسنكي عاصفة من الانتقادات في الأوساط الأمريكية التي وصفت موقف ترامب بالضعف و"الخيانة"، وطالب مدير المخابرات المركزية السابق جون برينان بعزل ترامب من منصبه، معتبراً أن "أداء دونالد ترامب في المؤتمر الصحفي في هلسنكي يتجاوز حد 'الجريمة الكبرى والإثم"، وأن ترامب "كان بأكمله في جيب بوتين". ودعا عضوان بالكونجرس الأمريكي لمثول مترجمة الرئيس دونالد ترامب، مارينا جروس، أمام المشرعين، لتطلعهم على حقيقة ما دار خلال اللقاء الذي جمع ترامب مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في هلسنكي. وكان ترامب وبوتين قد اجتمعا في لقاء ثنائي جمع بينهما فقط، إلى جانب المترجمين لمدة ما يزيد عن ساعتين، قبل أن تبدأ المباحثات التى شارك فيها مسؤولون من البلدين.

لقد نجحت المؤسسات الأمريكية، CIA والكونجرس والبنتاجون، فى تحجيم ترامب الذى لم يستطع حتى اللحظة أن يغير من واقع العلاقات بين البلدين والتى تعتبر فى أدنى مستوياتها. ورغم أن قضية التدخل الروسى فى الانتخابات الأمريكية تحظى بتركيز إعلامى وسياسى واسع النطاق، وكذلك الحال بالنسبة لحزم العقوبات الأمريكية المتتالية على روسيا والتى بدأت فى مارس ٢٠١٤ على خلفية الأزمة الأوكرانية فى أعقاب ضم القرم لروسيا، وكان أخرها العقوبات التى فرضتها واشنطن على خلفية قضية سكريبال واتهام لندن لموسكو باستخدام أسلحة كيميائية بمدينة سالزبوري البريطانية، والتى دخلت حيز التنفيذ فى ٢٧ أغسطس ٢٠١٨. إلا إنها لا تعدو أن تكون مجرد قشرة لعدد من التناقضات الجوهرية بين الجانبين، يمكن بلورتها فى إطار ثلاثة محاور أساسية.

أولاً: التنافس الاستراتيجى وصراع المكانة بين واشنطن وموسكو:

تتمسك الولايات المتحدة بدورها القيادى المنفرد فى العالم، والإبقاء على الأحادية القطبية باعتبارها إنجاز أمريكى يخدم مصالحها، وتعتبر أن محاولات روسيا الانتقال إلى صيغة تعددية للنظام الدولى تهديد مباشر لها. وفي مؤتمر صحفي يوم ١٩ يناير أعلن خلاله عن الاستراتيجية الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة، أعتبر وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، أن "المنافسة الاستراتيجية الطويلة الأمد مع الصين وروسيا تعتبر الأولويات الرئيسية لوزارة الدفاع الأمريكية".

يتضمن ذلك مدى واسع من القضايا منها تلك المتعلقة بالدرع الأمريكى المضاد للصواريخ فى شرق أوربا الذى ترى روسيا أنه يستهدفها، وتوسيع عضوية حلف شمال الأطلسى بضم جمهورية الجبل الأسود العام الماضى، والاتجاه لضم جورجيا وأوكرانيا ومقدونيا، وتعزيز التواجد العسكرى للحلف فى شرق أوروبا على الحدود مع روسيا من خلال إقامة بنية عسكرية تتضمن قوات بحرية وجوية وبرية ووحدات مهمات خاصة والذى تعتبره روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومى. وما يمكن أن يطلق عليه "حرب المناورات" بين موسكو وواشنطن. فقد كثفت الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية من مناورات الناتو فى الحزام الغربى والجنوبى لروسيا، وزادت من تحركاتها على نحو ملحوظ فى بحر البلطيق والبحر الأسود، وعبرت روسيا مراراً عن عدم ارتياحها لذلك واعتبرته عملاً عدائياً واستفزازياً لا يمكن القبول به. ومنها مناورات شهرى أكتوبر ونوفمبر في النرويج وشمال المحيط الأطلسي، والتى تعد أضخم مناورات للناتو في السنوات الـ١٦ الأخيرة. وكرد فعل كثفت روسيا بدورها من مناوراتها ومنها تلك التى أجرتها فى البحر المتوسط مطلع سبتمبر والتى اعتبرت الأولى في تاريخ روسيا الحديث بالنظر لحجم المنظومات المشاركة.

يضاف إلى ذلك، التنافس فى سوق السلاح العالمى حيث تنظر واشنطن بقلق إلى تحركات روسيا لزيادة صادراتها من الأسلحة خاصة للأسواق التقليدية للسلاح الأمريكى، وقد أثارت صفقة منظومة "إس ٤٠٠" الروسية لتركيا والعراق تحفظات أمريكية واضحة. وحذرت واشنطن حلفائها من تبعات عقد صفقات لشراء أسلحة روسية، وذلك وفقا لقانون "مواجهة أعداء أمريكا عبر العقوبات (CAATSA)" الموجهة ضد روسيا وإيران وكوريا الشمالية، الذى وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢ أغسطس ٢٠١٧، وبدأ سريانه في ٢٩ يناير. وفي عام ٢٠١٧، ونشرت الإدارة الأمريكية قائمة من الشخصيات والشركات العاملة في القطاعين الدفاعي والاستخباري الروسيين التي يواجه كل طرف يعقد صفقات معها عقوبات أمريكية، مما ألحق خسائر بقطاع الصناعات العسكرية الروسية تقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار. فى حين وصف وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف العقوبات الأمريكية الموجهة ضد قطاع الصناعات العسكرية الروسي بـ"المنافسة غير النزيهة" التي تهدف إلى إبعاد الأسلحة الروسية عن الأسواق بطريقة الابتزاز، وأن واشنطن تسعى في الوقت ذاته لإقناع دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بالتخلي عن شراء أسلحة ومعدات عسكرية روسية مقابل تعويضها ببدائل أمريكية.

هذا إلى جانب عودة التنافس النووى بين البلدين مرة أخرى بعد حديث لعقود عن نزع السلاح النووى. ففى خطابه بشأن حالة الاتحاد حث ترامب الكونجرس على عدم خفض الميزانية العسكرية للبلاد وتمويل القوات المسلحة، مضيفا، أنه "من الضرورى تحديث الترسانة النووية الأمريكية لتصبح قوتها قادرة على صد أى عمل عدوانى". وأكدت العقيدة النووية الأمريكية الجديدة، التي تحدد مكانة السلاح النووي في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، وتم إعلانها مطلع فبراير، أن واشنطن تعتزم زيادة الإنفاق على ترسانتها النووية لأكثر من ضعفين مع تخفيف القيود المفروضة على استخدام السلاح النووى. وجاء فى الوثيقة الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية أن "الإنفاق على قدرات الردع النووي يشكل حاليا نحو ٣% من الميزانية العسكرية السنوية، التي تبلغ حوالى ٧٠٠ مليار دولار، ويتطلب التمويل الإضافي مبلغا قدره ٣-٤% خلال أكثر من ١٠ سنوات لاستبدال الأنظمة المتقادمة" بأخرى أكثر حداثة وتطوراً، وتحديث "الثالوث النووي" للولايات المتحدة الذي يتضمن الطيران الاستراتيجي والصواريخ الباليستية العابرة للقارات والغواصات الحاملة للرؤوس النووية. وتشير الوثيقة إلى أن إدارة ترامب تخطط لزيادة عدد القنابل النووية المنخفضة القوة من أجل تعزيز قدرة الولايات المتحدة على الردع النووي، علما أن القوات المسلحة الأمريكية تملك حاليا أكثر من ألف قطعة من هذا السلاح، وتزويد الصواريخ الباليستية النووية العابرة للقارات من طراز Trident والمثبتة على الغواصات النووية بالرؤوس النووية الجديدة، وهو ما سيتيح تحويل تلك الصواريخ إلى سلاح

نووي تكتيكيى. ووصف بعض الخبراء العقيدة النووية الأمريكية الجديدة باستراتيجية "حرب نووية محدودة" تعتمد على توجيه ضربة نووية على نطاق ضيق من دون إلحاق "ضرر مدمر" في الولايات المتحدة، فضلا عن إمكانية استخدام الأسلحة النووية في صراعات غير نووية. واعتبرت العقيدة الأمريكية أن القدرات العسكرية المتنامية لروسيا، فضلا عن إمكانيات الصين وكوريا الشمالية وإيران، تشكل التهديد الخارجي الرئيسي لأمن الولايات المتحدة، وأن تحديث روسيا لإمكاناتها النووية يعكس عزمها للعودة إلى مركز قوة عظمى وسباق التسلح.

كما أثار إعلان ترامب، فى ٢٠ أكتوبر ٢٠١٨، نية واشنطن الإنسحاب من معاهدة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى (INF) مزيد من التعقيدات للعلاقات الأمريكية الروسية. وتتبادل الولايات المتحدة وروسيا، على مدى الخمس سنوات الماضية، الاتهامات بانتهاك المعاهدة. ففي يوليو ٢٠١٤، اتهمت واشنطن موسكو بانتهاك المعاهدة بتطوير صاروخ كروز جديد، وبنشر صواريخ "نوفاتور ٩ إم ٧٢٩"، التى يزيد مدى عملها الصواريخ عن ٥٠٠ كيلومتر وصواريخ "أر – ٢٦ روبيج" الباليستية التى لا يتجاوز مداها ٥.٥ ألف كيلومتر. الأمر الذي رفضته روسيا مؤكدة أن الاتحاد السوفيتى قد وفى كل إلتزاماته بمقتضى المعاهدة فى مايو ١٩٩١ حيث قام بإزالة ١٧٥٢ صاروخ مجنح وبالستى مقابل ٨٥٩ قامت الولايات المتحدة بإزالتها. وأن موسكو لم تنتهك أبدا بنود هذه المعاهدة منذ ذلك الحين، على عكس واشنطن التي خرقتها مرارا، ووجهت اتهامات مقابلة إلى الجانب الأمريكي حيث أشار وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، إلى وجود أسئلة لدى بلاده حول التزام واشنطن ببنود المعاهدة، بعد أن قامت الولايات المتحدة بنشر منصات قادرة على إطلاق صواريخ مجنحة من نوع "توماهوك" في رومانيا وبولندا، وبتصميم طائرات مسيرة قتالية وتمويل بحوثا علمية متعلقة بوضع صاروخ مجنح يطلق من الأرض، الأمر الذي تحظره المعاهدة.

وللخطوة الأمريكية، إذا ما تمت، تداعيات بالغة الأهمية على الأمن والاستقرار العالمى، لعل أهمها تقويض نظام الحد من التسلح ونزع السلاح الذى تطور على مدى أكثر من ثلاثة عقود، وذلك منذ ثمانينات القرن الماضى، وكان حجر الزاوية فى إنهاء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن، ويهدد تمديد معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي وقّعتها الولايات المتحدة مع روسيا عام ٢٠١٠، للحد من الرؤوس الحربيّة النووية الاستراتيجية المنتشرة حول العالم، بالإضافة إلى الحد من أنظمة ربطها، والتي من المقرر أن تنتهي في ٥ فبراير ٢٠٢١. الأمر الذى يعنى عودة سباق التسلح النووى من جديد. فى ضوء ذلك تخشى أوروبا من أن تعود مسرحاً للتحرش النووى بين واشنطن وموسكو خاصة مع التهديدات المتبادلة وتأكيد الرئيس بوتين

أن موسكو ستضطر للرد بالمثل في حال نشر واشنطن صواريخها في أوروبا، محذرا من عواقب خروج الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى.

ومن المعروف أن أوروبا كانت هى المستفيد الأساسى من معاهدة الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى حيث تراجعت الصواريخ النووية المنتشرة بها من ٦٠ ألف قبل المعاهدة، إلى ١٥ ألف صاروخا بعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ، وعودة هذه الصواريخ إلى أوروبا سيؤثر حتماً على الأمن الأوروبي، لأن الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى يمكن لها أن تصل إلى برلين وباريس ولندن وليس إلى واشنطن ونيويورك، إلا إنه فى وقت تسعى فيه روسيا لإعادة الدفئ فى العلاقات الروسية الأوروبية ورفع العقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا منذ عام ٢٠١٤ على خلفية الأزمة الأوكرانية، تميل موسكو إلى التهدئة وليس إلى التصعيد، والتأنى فى أى رد فعل محتمل يمس الأمن الأوروبى، وإعطاء الحوار والتفاهم والطرق الدبلوماسية الفرصة كاملة للحفاظ على المعاهدة.

على صعيد أخر، تقود روسيا حراك تقود حراك عالمى لتغيير النظام الدولى ببعديه الاستراتيجى والاقتصادى، ويعتبر المثلث الاستراتيجى، "روسيا الصين الهند" "ريك" (RIC)، قاعدة صلبة للحراك الروسى، وهى المبادرة التى دعا إليها، وزير الخارجية الروسى الأسبق ومهندس توجهاتها، يفجينى بريماكوف عام ١٩٩٨، مؤكداً ضرورة التنسيق والتعاون بين القوى الثلاث على أساس من الاحترام والمصالح المتبادلة، وعكس اللقاء الدورى الخامس عشر، للثلاثى فى نيودلهى فى ١١ ديسمبر الماضى، عمق التفاهمات الاستراتيجية التى تطورت على مدى ما يزيد من عقد ونصف بين الدول الثلاث، ومدى التعاون الاستراتيجى بينهم فى مختلف المجالات، فى ضوء اتفاقهم لتنسيق الخطوات بشأن تطوير مبادرة لإقامة نظام جديد للأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمشاركة كافة الدول على أساس مبادئ الحياد والشفافية ووحدة الأمن.

ومن رحم المثلث الاستراتيجى "روسيا الصين الهند"، نمت عدة أطر تجمع الدول الثلاث وستؤدى إلى تغييرات جوهرية فى ميزان القوى العالمى أبرزها الجناحين الاقتصادى المتمثل فى مجموعة "بريكس" (BRICS)، والأمنى الذى يشمل منظمة شنجهاى للتعاون التى عقدت قمتها الأخيرة فى ١٠ يونيو ٢٠١٨ بمدينة تشينجداو الصينية. ومن المعروف أن المنظمة بدأت كمجموعة عام ١٩٩٦ بهدف اساسى هو مواجهة الحركات المتطرفة والإرهابية، ومحاربة الجريمة وتجارة المخدرات، وتضم روسيا والصين والهند وباكستان وأربعة من دول آسيا الوسطى، وتعد فاعل أمنى مؤثر فى منطقة أوراسيا، ونادى نووى جديد يضم روسيا والصين والهند وباكستان

خارج النادى النووى التقليدى الذى تتزعمه الولايات المتحدة ويشمل حلفائها الغربيين فى حلف شمال الأطلسى.

كما حملت مناورات منظمة شنجهاى "مهمة السلام" التى أجريت فى أغسطس الماضى دلالات هامة، فرغم أنها تجرى سنوياً لمكافحة الإرهاب، إلا إنها كانت الأضخم فى تاريخ المنظمة هذا العام والأولى التى تشارك فيها الهند وباكستان عقب إنضمامهما كعضوين كاملين، وصاحبها اجتماع تنسيقى لرؤساء أركاء الدول الأعضاء، فى تطور هام باعتبارها المرة الأولى التى تقف فيها القوات الصينية جنباً إلى جنب مع نظيرتها الهندية، وكذلك الحال بالنسبة للأخيرة مع نظيرتها الباكستانية.

أما مجموعة بريكس التى ظهرت للوجود عام ٢٠٠٩ وتضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، فقد أصبحت تجمع اقتصادى جاذب للدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفى هذا السياق بدأت صيغة «بريكس +» فى قمة ٢٠١٧ التى عقدت بمدينة شيامن جنوب شرق الصين، بمشاركة خمس دول وهي: طاجيكستان، مصر، تايلاند، غينيا، والمكسيك بصفة مراقب، تحت شعار "شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقا"، وشارك فى القمة العاشرة بجوهانسبرج فى ٢٧ يوليو ٢٠١٨ عشرة من رؤساء الدول الأفريقية منهم رؤساء ناميبيا وأنجولا وتوجو ورواندا وأوغندا والسنغال والجابون. وتستأثر دول بريكس الخمس بأكثر من ربع الناتج المحلي العالمى وأكثر من ١٦% من التجارة العالمية، وما يزيد عن ٤٠% من الانتاج العالمى من الطاقة. وقد قامت المجموعة بتأسيس بنك بريكس للتنمية وصندوق الاحتياطي النقدي لمواجهة آثار التقلبات في أسواق المال، ومقرهما مدينة شنجهاي الصينية، برأسمال ٢٠٠ مليار دولار للمؤسستين فى محاولة لتقويض نظام بريتون وودز الاقتصادى الدولى الذى وضعته الولايات المتحدة لدعم هيمنتها على أوروبا والعالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بجناحيه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وخلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وكسر حدة الهيمنة الأمريكية على السياسات المالية العالمية.

ثانياً: التناقض والاختلاف حول القضايا الإقليمية:

يتضمن ذلك الأزمة الأوكرانية، والملف النووى الإيرانى، والموقف من كوريا الشمالية، ففى هذه القضايا وغيرها تتبنى موسكو مواقف متباينة لتلك الأمريكية. ويعد الخلاف حول سوريا هو الأبرز حيث تطالب روسيا بسحب القوات الأمريكية البالغ عددها ٢٢٠٠ جندى أمريكى وتفكيك قاعدة التنف الأمريكية باعتباره وجود غير شرعى يعزز عدم الاستقرار فى سوريا. واتهم وزير

الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، الولايات المتحدة بأنها تقوم بواسطة حلفائها السوريين خاصة الأكراد باستخدام أراضي شرق الفرات لإنشاء كيان شبه دولة، وأنها تحاول أن تبقى الوضع فى هذه المنطقة متأججاً. كما يتصاعد التوتر بين موسكو وواشنطن حول معركة إدلب التى ترى فيها موسكو معقل خطير يضم كل الارهابيين الذين تم إجلاؤهم من مناطق عدة فى أنحاء سوريا ومنها تنطلق الطائرات المسيرة لاستهداف القوات الروسية فى طرطوس وحميميم، وتؤكد على ضرورة إطلاق عملية عسكرية "لدحر الإرهاب فى إدلب"، فى حين حذر وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، من أن أي هجوم يشنه النظام السوري وروسيا على إدلب، يعتبر "تصعيد خطيرا للصراع" في سوريا.

ثالثاً: التنافس فى سوق الطاقة العالمى:

إن روسيا دون شك عملاق فى مجال الطاقة، فهى أكبر منتج وثانى أكبر مصدر للنفط فى العالم، وأكبر منتج ومصدر للغاز، وتستأثر وحدها بأكثر من ثلث الاحتياطى العالمى من الغاز. كما تقيم الشركات الروسية العاملة فى مجال الطاقة شراكات واسعة مع العديد من الشركات فى مختلف أنحاء العالم، فى أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا، ويتضمن ذلك شركاء تقليديين لواشنطن. وتسعى الولايات المتحدة ليس فقط إلى عرقلة التمدد والهيمنة الروسية على سوق الطاقة، ولكن إلى انتزاع بعضاً من هذه الأسواق فى ضوء دخولها كمصدر فى سوق الطاقة.

ووفقاً لصحيفة "وول ستريت جورنال"، فى تقرير لها نُشر فى ٢١ أبريل ٢٠١٦، فإن ثورة الغاز الصخري جعلت من الولايات المتحدة مصدرا مهما لتصدير الغاز المسال إلى باقي دول العالم، وخاصة أوروبا التي تعد أهم الزبائن للغاز. وأن واشنطن بدأت بالفعل فى تصدير غازها المسال لأوروبا حيث أنطلقت أولى شحنات الغاز المسال الأمريكي إلى أوروبا على متن ناقلة غاز ووصلت شواطئ البرتغال في نهاية أبريل ٢٠١٦. وفي شهر فبراير ٢٠١٦، قامت الولايات المتحدة بتصدير أول شحنة غاز مسال من شركة "شينير" إلى شركة "بتروبراس" في البرازيل. وكانت شركة "شينير" الأمريكية قد وقعت مع شركات أوروبية وأسيوية عقودا طويلة الأجل لتوريد الغاز المسال.

ويحتدم التنافس الأمريكى الروسى حول السوق الأوروبى الذى يعتبر الأضخم والأقرب لواشنطن خاصة فى ضوء التحالف الاستراتيجى بين واشنطن وبروكسل، كما إنه أكبر وأهم الأسواق الروسية وضرب روسيا به سيوجعها ويهدد استقرارها الاقتصادى ومن ثم الاجتماعى والسياسى. وقد أشار وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، فى كلمته بجامعة بلجراد في

صربيا يوم ٢٢ فبراير إلى إن الولايات المتحدة تسعى لإزاحة روسيا من سوق الطاقة الأوروبية عبر دفع أوروبا للاعتماد على الغاز الأمريكي المسال، رغم سعره المرتفع، وتعمل على عرقلة مشاريع نقل الغاز الروسى لأوروبا لتسويق غازها المسال لأوروبا. وأضاف لافروف أن هذا النهج الأمريكي، والذي كان يوما ما يلقى دعما من قبل بروكسل، له انعكاس سلبي، حيث أن بلغاريا رفضت مشروع الغاز الاستراتيجي "السيل الجنوبي" بسبب ضغوطات خارجية.

وأدى وقف مشروع " السيل الجنوبى"، نهاية عام ٢٠١٤، المشترك بين شركة "جازبروم" الروسية وشركات إيطالية وفرنسية وألمانية لنقل واردات الغاز الروسي، وربما الغاز من آسيا الوسطى أيضاً، مباشرة إلى دول جنوب أوروبا عبر قاع البحر الأسود دون المرور بدول الترانزيت، إلى أضرار كبيرة للشركات المعنية وللدول التى كان من المفترض أن يمر بها وفى مقدمتها بلغاريا التى قطعت شوطاً فى أعمال بناء الجزء البري من المشروع عبر أراضيها. وأعرب لافروف عن أمله بأن يكون الاتحاد الأوروبي قد استخلص درسا مما حدث، مشيرا إلى اتباع بروكسل مسارا أكثر عقلانية فيما يتعلق بمشروعات هامة مثل "السيل التركي" و"السيل الشمالي- ٢". وكانت روسيا قد استعاضت عن مشروع "السيل الجنوبي" بمشروع "السيل التركي"، الذى ينقل الغاز الروسى إلى أوروبا عبر تركيا.

وتبدى الولايات المتحدة معارضة معلنة لمشروع "السيل الشمالي -٢" الذى يتضمن مد خطين بسعة إجمالية تصل إلى ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا مباشرة عبر قاع بحر البلطيق دون المرور بدول ترانزيت، وتبلغ حصة شركة "غازبروم" في المشروع ٥٠ %، ويملك كونسورتيوم مكوّن من ٥ شركات طاقة أوروبية الـ ٥٠ % الأخرى في المشروع، ١٠ % لكل منها، وتبلغ تكلفة المشروع نحو ٩.٥ مليارات يورو. ويلقى المشروع دعما من ألمانيا والنمسا وإيطاليا، هذا فى حين تعارضه واشنطن بذريعة أنه يقوض أمن الطاقة في أوروبا.

إن عمق التناقضات الأمريكية الروسية حول هذا المدى الواسع من القضايا، يجعل من المواجهة بينهما صراع وجود ومكانة ممتد يصعب تجاوزه فى المدى المنظور ووفق المعطيات الحالية، الأمر الذى يؤشر لاستمرار الخلاف بينهما ويقلص من قدرة ترامب على التهدئة مع موسكو.